مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية

ISSN 2352-9962

العدد الثالث - جوان 2015

OEBUniv.Publish. Co.

الإعفاء الضريبي كأحد آليات تشجيع الإستثمارالمحلي -ولاية بسكرة نموذجا-

Tax exemption as a mechanism for encouraging local investment - wilaya of BIskra as a model

د.زين يونس، جامعة الوادي، د.العمري أصيلة، جامعة بومرداس ، الجزائر.

تاريخ التسليم:(29 /03/ 2015)، تاريخ التقييم:(15 /04/ 2015)، تاريخ القبول:(01/ 05/2015)

الملخص

لقد سعت الجزائر إلى توسيع حجم الإستثمار المحلي من خلال وضعها لإطار قانوني ومؤسساتي يهدف إلى إشراكه في دعم التنمية الاقتصادية ومن أهم الآليات التي لجأت إليهاهي الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار باعتبارها أحد أهم آليات الجاذبية الضريبية وذلك بإدخال تعديلات على النظام الجبائي ومنح مجموعة من الامتيازات في إطار قوانين بغية تحفيز وتشجيع الإستثمار المحلي.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ضرورة وحتمية تفعيل دور ومساهمة الإعفاءات الضريبية كأحد الآليات الفعالة لدعم الإستثمار المحلي باعتبار من البدائل المثلى والإستراتيجية الفعالة لتحقيق التنمية الإقتصادية لمرحلة ما بعد البترول وبغية ذلك تم القيام بدراسة ميدانية على ولاية بسكرة والتعرف على مساهمة الإعفاءات الضريبية في دعم الإستثمارات المحلية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

الكلمات المفتاحية:

الإستثمار المحلي، الإعفاءات الضريبية، الجاذبية الضريبية،الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

Abstract

Algeria has sought to expand the localinvestment by putting them to the legal framework and institutional aims to be involved in supporting the economic development and the most important mechanisms that have resorted to it are tax exemptions granted under the investment laws as one of the most important tax gravity mechanisms by introducing amendments to the tax system and the granting of a group of privileges under the laws in order to motivate and encouragelocal investment.

The aim of this study to highlight the necessity and inevitability of activating the role and contribution of tax exemptions as one of the effective mechanisms to support local investment as the optimal and strategic alternatives effective to achieve economic development for the post-oil and a view that has been doing a field study on the state of Biskra and recognize the contribution of tax exemptions in support local investment supported by the National Agency for Investment Development

key words:

Local investment, tax exemptions, tax gravity, the National Agency for Investment Development ANDI.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار المحلي كأحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، فهو شرط ضروري لتحسين و رفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات ، لذا فإن الدول النامية تخصص تسهيلات وإعفاءات ضريبية تساهم في تشجيع المشاريع الإنتاجية و تحويل رؤوس الأموال النقدية إلى رؤوس أموال تقنية تخدم التنمية وتنمي ثروة المجتمع ، ولأجل فعالية اكبر لهذه الإعفاءات الخاصة بالاستثمار فإنها تكون عموما في شكل قوانين أين يتم تجميع كافة التسهيلات الممنوحة هذه القوانين

إشكالية الدراسة:

مما سبق تبرز تبرز معالم الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يساهم الإعفاء الضريبي كأحد آليات الجاذبية الضريبية في تشجيع ودعم الإستثمار المحلي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الفعال الذي تلعبه الإعفاءات الضريبية كأحد آليات الجذب الضريبي في تشجيع الإستثمار المحلي وبصفة خاصة الإستثمارات المحلية المدعمة في إطار الوكالة الوطنية للإستثمارANDI باعتبارها أحد الهيئات الهامة الداعمة للإستثمار المحلي متخذين ولاية بسكرة نموذجا.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على مختلف الإعفاءات الضريبية التي منحها المشرع الجزائري بهدف تشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار المحلي بصفة خاصة.
- تسليط الضوء على مختلف الهيئات الداعمة للإستثمار والتي من أهمها الوكالة الوطنية للإستثمارANDI
- ابراز الدور الفعال لسياسة الإعفاء الضريبي في دعم الإستثمار المحلي

أقسام الدراسة:

سيتم تناول هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإعفاءات الضريبية الممنوحة الداعمة للإستثمار المحلي في الجزائر

المحور الثاني: الإستثمار المحلي-مفاهيم أساسية-

المحور الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI كأحد الهيئات الداعمة للإستثمار المحلي في الجزائر

المحور الرابع: دور الإعفاءات الضريبية كأحد آليات الجاذبية الضريبية في دعم الإستثمار المحلي في ولاية بسكرة في إطار المشاريع المدعمة من طرف ANDI

المحور الأول: الإعفاءات الضريبية الممنوحة لدعم الإستثمار المحلي حسب القانون الجزائري

قبل التطرق الإعفاءات الضريبية الممنوحة الداعمة للإستثمار المحلي في الجزائر يجدر بنا تقديم مفاهيم أساسية حول الإعفاء الضريبي

أولا: الإعفاء الضريبي-مفاهيم أساسية-

1-تعريف الإعفاء الضريبي

يقصد بالإعفاء الضريبي إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أوفي ظروف معينة (ثابتي خديجة، 2012/2011، ص 48)

2-أشكال الإعفاء الضريبي

يأخذ الإعفاء الضريبي شكلين (نفس المرجع السابق، ص48).

أ .إعفاء دائم:

وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم والحياة المشروع، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة.

ب . إعفاء مؤقت:

وهوعدم دفع لضريبة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع، وتختلف هذه المدة من بلد إلى آخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات حديثة وتخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها.

ثانيا: الإعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمار حسب القانون الجزائري

تتمثل أهم الإعفاءات الضريبية الممنوحة الداعمة للإستثمار المحلي في الجزائر في:

1. الإعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمار حسب القانون الضريبي العام.

تشمل هذه الإعفاءات مايلي:

- إعفاء القيمة الزائدة الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات في حالة إعادة استخدامها: تشكل القيم الزائدة من وجهة النظر الضريبة أرباحا استثنائية، وفي هذا الإطار، يجب أن تضاف إلى الأرباح الضريبية للمؤسسة، غير أن القانون الضريبي يعاملها معاملة خاصة،

بحيث تخضع منها : 70 % إذا كانت ناتجة عن استثمار مكتسب منذ ثلاث سنوات على الأقل، و35 % عندما تكون ناتجة عن استثمار تم الحصول عليه منذ أكثر من ثلاث سنوات (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)**.**

- في مجال الرسم على القيمة المضافة، وبهدف تشجيع الصناعات التقليدية تم إدراج ضمن المعدل المخفض 7% الآتي (قانون الرسوم على الأعمال)**:**

- ✓ الزرابي التقليدية.
- ✓ مواد السلال المصنوعة باليد.
- ✓ مواد زرابي الحبل، والقفف المصنوعة باليد.
- ✓ الخزف المصنوع من التربة المطهية أو الصلصال.

- منتجات جلدية، منتجات خشبية منقوشة يدويا، مجوهرات تقليدية.

– إعفاء الصادرات من الرسم على القيمة المضافة، بهدف التأثير على تكوين الأسعار، ومن ثم السماح لها بتحقيق منافسة في الأسواق الدولية.

- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات الخاصة بالمؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا الشركات المختلفة التي تمارس نشاط في القطاع السياحي (أنظر المادة 25 من قانون المالية لسنة1989)

- السماح للمؤسسات بتطبيق أسلوب الإهتلاك التناقص ابتداء من سنة 1989، مع العلم أنه إلى غاية 1987 (متضمنة) لم يكن يسمح للمؤسسات إلا بنظام الاهتلاك الخطي.

2. **الإعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمار بموجب قانون الاستثمار 1993 (5 أكتوبر 1993)**

جاء هذا القانون متزامنا مع الإصلاح الضريبي المجسد ابتداء من سنة 1992، حيث يهدف هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق، وتشجيع استثمار القطاع الخاص عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص .(Ahmed BOUYAKOUB , 1998, p42.)

يمنح هذا القانون امتيازات ضريبية حسب أنظمة ضريبية معينة وهي (وكالة ت ّرقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها ، **قانون الاستثمارات،** النصوص التشريعية والتطبيقية، منشورات جوان 1995):

- النظام العام.
- نظام المناطق الخاصة.
- نظام المناطق الحرة.
- نظام الجنوب الكبير

يمكن شرحها هذه الأنظمة كما يلي:

أولا:النظام العام: يستفيد من هذا النظام، كل شخص معنوي أو طبيعي عمومي أو خاص مقيم على أن: في شكل إسهام استثمار في الجزائر، وفي مناطق غير المناطق الخاصة، والمناطق الحرة، وفي إطار نظام الاتفاقية، أو له استثمار في طريق الإنجاز إلى غاية 05 أكتوبر 1993، أو يملك استثمار هو في طور الاستغلال منذ 5 أكتوبر 1993.

تشمل أنواع الاستثمار حسب هذا النظام في الاستثمار الجديد، توسيع القدرات الإنتاجية، وإعادة الهيكلة والتأهيل، ويتضمن كل الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع، والخدمات الصناعية، الزراعية، السياحية، النقل،... الخ.

وحق للمستثمر حسب هذا النظام العام، الاستفادة من المزايا الضريبية التشجيعية حسب مرحلتين:

- **عند مرحلة الإنجاز:** تستفيد الاستثمارات في مدة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات من الآتي (المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار)**:**
  - الإعفاء من حقوق نقل الملكية للحصول على العقارات.
  - تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بمعدل مخفض قدره 0,5 % فيما يخص عقود الشركات والزيادات في رأس المال.
  - الإعفاء من الضريبة العقارية.
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محلية.
  - تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ: 3 % في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل في إنجاز الاستثمار.
- **عند مرحلة الاستغلال:** يستفيد الاستثمار ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله من الامتيازات التالية (أنظر المادة 18من المرسوم التشريعي رقم 93-12، مرجع سابق)**:**
  - الإعفاء لمدة تتراوح ما بين 2 إلى 5 سنوات من الضريبة أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني
  - إعفاء المشتريات من السوق المحلية المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير من الحقوق والرسوم.

وللذكر فإن الأمر رقم 09-01 المتضمن القانون التكميلي لسنة 2009، وبموجب المادة 35 منه والتي عدلت المادة 09 من الأمر 01-03 قد وضع شرطا جديدا للاستفادة من المزايا في هذه المرحلة لم يكن موجودا من قبل، ألا وهو إنشاء أكثر من 100 منصب عمل عند انطلاق النشاط، أي لا يمكن الاستفادة من مزايا أو إعفاءات هذه المرحلة دون تحقيق هذا الشرط، ويهدف هذا الإجراء لخلق مناصب شغل جديدة والتخفيض من البطالة (وليد لعماري ،2011، ص60) .

ثانيا: نظام المناطق الخاصة

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب المناطق الواجب ترقيتها ومناطق للتوسع الاقتصادي.يسمح للمستثمر في نظام المناطق الخاصة الاستفادة من المزايا الضريبية التالية:

- **في مرحلة إنجاز الاستثمار:** تستفيد الاستثمارات ابتداء من تاريخ قرار منح الاعتماد في مدة لا تتجاوز ثلاثة (03) سنوات من الامتيازات التالية :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل لكل المشتريات العقارية.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 0,5 % فيما يخص العقود التأسيسية للمؤسسات، والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء أكانت مستوردة، أو محصل عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة لهذا الرسم.

- **في مرحلة الاستغلال:**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري، طيلة فترة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات هذا النشاط الفعلي.
- تخفيض 50 % من النسبة المخفضة للأرباح المعاد استثمارها أي تطبيق نسبة 16,50 % وهذا بعد انقضاء فترة الإعفاء.
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني حسب رقم الأعمال المحقق من الصادرات وهذا بعد انقضاء فترة الإعفاء المؤقت المحدد سابقا بين 5 و10 سنوات (قانون الاستثمار لسنة 1993).

ثالثا: نظام المناطق الحرة

تعرف المنطقة الحرة على أنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية، وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة، حدودها قد تشمل على مطار، أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء، أو مطار، أو منطقة صناعية (بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 177).

يوفر الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمر الحق في الامتيازات الضريبية التالية:

- الإعفاء فيما يخص النشاط على كل الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي، أو الجمركي باستثناء الحقوق والرسوم المتعلق بالسمات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، والمساهمات والاشتراكات في نظام القانون للضمان الاجتماعي.
- الإعفاء من الضرائب لعائدات رأس المال الموزع والناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة.

رابعا: نظام الجنوب الكبير

يتألف الجنوب الكبير من المساحة الإقليمية للولايات الأربعة التالية : تمنراست، أدرار، تندوف، اليزي.حيثي ستفيد كل مستثمر عن نشاط مقام ومنجز في هذه المناطق بالمزايا الضريبية التالية:

– مرحلة الإنجاز: تتمثل هذه الإعفاءات في:

- الإعفاء من حق نقل الملكية بمقابل على العقارات التي تدخل في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 0,5 % فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة، أو محصلا عليها من السوق المحلية عندما تدخل هذه السلع والخدمات في عمليات خاضعة للرسم.
- تطبيق النسبة المخفضة 3 % في مجال الحقوق الجمركية على المواد المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– مرحلة الاستغلال: تتمثل هذه الإعفاءات في:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني، والرسم العقاري.

الإعفاء بصفة دائمة من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة في حالة التصدير، وهذا حسب رقم الأعمال الناتج عن الصادرات.

المحور الثاني: الإستثمار المحلي-مفاهيم أساسية-

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى مفاهيم أساسية حول الإستثمار المحلي مثل التطرق إلى تعريفه، أهميته وأشكاله.

1-تعريف الإستثمار المحلي:

يعرف الاستثمار على أنه:" التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول على الأموال المستقبلية " (محمد الصالح الحناوي ، 1997، ص02).

أما الإستثمار المحلي فهو جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الإستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... (زياد رمضان، 1998، ص 36)

2-أهمية الإستثمار المحلي:

تتمثل أهمية الإستثمار المحلي في: (حامد خضيري ، 2002، ص29).

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني وذلك عن طريق الأرباح التي تحققها الإستثمارات.
- الرفع في مستوى التشغيل.
- تحفيز النشاط الإقتصادي في مناطق معينة وفك العزلة عنها.

- تنشيط الصناعات المحلية.
- المساهمة في حركية الإقتصاد وتنويع مصادر التمويل.

3-أشكال الإستثمار المحلي:

يأخذ الإستثمار المحلي العديد من الإشكال يمكن حصرها في: (دريد كامل آل شيب، 2008، ص 74)

- الإستثمار في تكوين رأس مال ثابت: ويتعلق بالإستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي مثل المشاريع الزراعية أو الطرق أو الهياكل الكبرى
- الإستثمار في تكوين المخزون السلعي: ويهدف هذا النوع من الإستثمار إلى تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج والبيع بهدف ضمان استمرارية عملية الإنتاج والبيع بدون توقف.
- الإستثمار في فائض التصدير: وهو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناتجة عن التعامل مع الإقتصاد الخارجي ويحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.
- الإستثمار في الأسواق المالية: وهو الإستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق المالي.

المحور الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI كأحد الهيئات الداعمة للإستثمار المحلي في الجزائر

في الجزائر يوجد العديد من الهيئات والهياكل التي تعمل على تطوير وتحريك عجلة الإستثمار المحلي ولعل أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي سنحاول التعرف عليها وعلى مهامها.

1-التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، وهو الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث عوضت بموجبه وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI.

وشهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.

2-مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تقوم الوكالة بمهام عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية (المادة 21 من الأمر رقم 01-03 ، الجريدة الرسمية، 2001، ص 07):

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم، وتزيدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها.
- منح وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها، و المسهلة لتأدية مهامها و هي: المجلس الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي.

المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشاء هذا المجلس، وهو جهاز جديد يقع تحت وصاية رئيس الحكومة (المادة 18، مرجع سابق، ص 06). ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية (Wilaya de Biskra, Invest in Algeria, Andi magazin, 201', P 04):

- اقتراح التدابير الأساسية، التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة استثمارات.
- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقات، التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة و المستثمر.
- يحدد هذا المجلس الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما تلك التي تستعمل تكنولوجيات خاصة.
- دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك، وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة، تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته، والتدابير الضرورية لدعمه

وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، واقتراح الحلول المناسبة لها.

- إبداء رأيه في المسائل، التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات (الوزارة المعنية)، فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات.

الشباك الوحيد اللامركزي:

الشباك الوحيد الغير مركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، و الذي أنشئ على مستوى الولاية. وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس و تسجيل الشركات.
- الموافقات و التراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو، هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين، بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية و الهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، و إيصالها إلى المصالح المختصة و صياغتها النهائية الجيدة. و دور الشباك الوحيد اللامركزي هو تسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، ممثلوا الإدارات و الهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم، كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار. و يكلفون زيادة على ذلك، بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون

المحور الرابع: دور الإعفاءات الضريبية كأحد آليات الجاذبية الضريبية في دعم الإستثمار المحلي في ولاية بسكرة في إطار المشاريع المدعمة من طرف ANDI

سنحاول في هذا المحور التعرف على الإعفاءات الضريبية كأحد آليات الجاذبية الضريبية في دعم الإستثمار المحلي في ولاية بسكرة في إطار المشاريع المدعمة من طرف ANDI من خلال دراسة تطور عدد هذه الإستثمارات من سنة 2004 إلى غاية 2014 وتوزيعها عبر بلديات الولاية.

1-1- التعريف بولاية بسكرة

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 509.8021 كلم^{2}وتضم 33 بلدية و 12 دائرة (http://www.dcommerce-biskra.dz).

وقد صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 وكانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدة، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي: بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة، بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة، بلدية الشعيبة (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة، وفي سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي (زيارة لمفتشية الضرائب لولاية بسكرة).

2-1-العلاقة بين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ومفتشية الضرائب لولاية بسكرة:

يمكن القول أنه توجد علاقة تكاملية بين الوكالة و مفتشية الضرائب وذلك عن طريق دراسة الوسيط بينهما في الآن ذاته (زيارة لمفتشية الضرائب لولاية بسكرة)

- المستثمر بالنسبة ANDI
- المكلف بالضريبة بالنسبة للمفتشية

حيث يقوم هذا الأخير بتكوين ملف جبائي يحتوي على :

- نسخة من شهادة الميلاد الخاصة بالمستثمر إذا كان فردا ، وطلب باسم المسير الرئيسي إذا كانت شركة
- طلب خطي للوضعية الجبائية إذا كان فردا ن وطلب باسم المسير الرئيسي إذا كانت شركة
- طلب رقم التعريفة الإحصائية .
- محضر إثبات وجود محل تجاري من طرف المحكمة .
- نسخة من شهادة الهوية الشخصية المقدمة من طرف وزارة العدل ، شهادة لكل شريك إذا كانت شركة
- نسخة من الإمضاء الشخصي إذا كان فردا ونسخة من إمضاء المسير إذا كان شريكا .
- شهادة إقامة بالنسبة للفرد و شهادة إقامة لكل شريك إذا كانت شركة .
- عقد إيجار أو ملكية المحل العقاري أو الشركة
- عقد إنشاء الشركة
- عقد إحالة الحصص الاجتماعية التي تبين للمستثمر ماله من حقوق وما عليه من واجبات
- وصل إيداع ملف التسجيل في السجل التجاري .
- وكالة خاصة من وزارة العدل تمثل عدم تبيين تسجيل الشركة في السجل التجاري قبلا
- محضر معاينة السجل التجاري
- التصريح بوجود الشركة سواءا بذكر اسمها ، عنوانها ، نوع النشاط ، عنوان المحاسب

وبعد تكوين الملف الجبائي تقدم للمفتشية للمكلف بالضريبة الوضعية الجبائية الخاصة به، تضم هذه الأخيرة وثيقتين هما:

* التصريح بالاستثمار

* طلب الامتياز

تقدم هذه الوثائق في شكل ملف إلى ANDI التي تقوم بدورها بدراسته، وبناءا على مقاييس محددة من طرفها يقدم قرار منح الامتياز أو رفض الامتياز .

في حالة الحصول على قرار منح الامتياز يقوم المستثمر بإكمال ملفه الجبائي و ذلك بتقديم إلى مفتشية الضرائب الوثائق التالية :

- قرار منح الامتياز المقدم له من طرف الوكالة
- فاتورة معدات الإنتاج الداخلة في إنجاز المشروع
- تقديم تصريح بالوضعية الجبائية

- إعلان بداية النشاط.

2-مساهمة الإعفاءات الجبائية في تشجيع في دعم الإستثمار المحلي في إطار المشاريع الإستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بعد تقديم تعريف لولاية بسكرة والتعرف على العلاقة بين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ومفتشية الضرائب في الولاية سنقوم بدراسة تطور عدد هذه الإستثمارات من سنة 2004 إلى غاية 2014 ومساهمتها في توفير مناصب الشغل وتوزيعها عبر بلديات الولاية.

الجدول(1):تطور المشاريع الإستثمارية المحلية بوكالة بسكرة من 2004-2014

الوحدة: مليون دينار

المشروع الإستثماري	عدد المشاريع		التكلفة		عدد مناصب العمل	
السنوات	2004-2014	خلال 2014	2004-2014	خلال 2014	2004-2014	خلال 2014
الإستثمار المحلي	631	107	95741	**10030**	10704	1522
شراكة	1	0	30000	0	640	0
الإستثمار الأجنبي	1	0	636	0	30	0
اجمالي الإستثمارات الأجنبية	2	0	30636	0	670	0
المجموع العام	633	104	126377	35919	11374	1509

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فرع بسكرة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي استثمارات محلية فمثلا خلال سنة 2014 نلاحظ أن الوكالة لم تدعم ولا مشروعا ضمن الإستثمار الأجنبي وهو ما يعكس رغبة وإرادة الوكالة في دعم المشاريع المحلية

الجدول(2):تطور المشاريع الإستثماريةالمحلية على مختلف بلديات بسكرة من 2004-2014

المشروع الإستثماري	عدد المشاريع		المبلغ		عدد مناصب العمل	
البلديات	2004-2014	خلال 2014	2004-2014	خلال 2014	2004-2014	خلال 2014
بسكرة	**307**	**61**	**50667**	**29860**	**4910**	**926**

القنطرة	46	3	1197	143	246	42
سيدي عقبة	36	4	2177	88	692	29
أولاد جلال	30	6	173	117	284	17
لوطاية	29	3	5486	2961	661	283
جمورة	23	1	33679	324	898	25
طولقة	23	4	3258	262	257	49
زريبة الواد	19	1	1057	121	192	16
شتمة	14	3	1645	47	241	10
سيدي خالد	13	2	164	8	41	3
الفيض	12	0	229	0	41	0
برانيس	11	2	12209	27	1467	8
أوماش	9	1	3450	1736	296	55
مشونش	8	1	430	140	55	12
ليشانة	8	1	131	10	37	1
الحاجب	7	0	7231	0	795	0
اورلال	6	1	115	5	21	1
بوشقرون	5	2	40	11	9	2
ليوة	4	0	256	0	37	0
فوغالة	4	0	563	0	37	0
مخادمة	4	0	96	0	49	0
الشعيبة	3	2	191	2	29	1
مزيرعة	3	1	28	11	9	5
الدوسن	2	2	90	2	19	2
عين الناقة	2	0	25	0	6	0
لغروس	2	0	147	0	21	0

الحوش	1	0	11	0	2	0
عين زعطوط	1	1	19	19	3	3
برج بن عزوز	1	2	24	24	19	19
رأس الميعاد	0	0	0	0	0	0
البسباس	0	2	0	0	0	0
مليلي	0	0	0	0	0	0
خنقة سيدي ناجي	0	0	0	0	0	0
المجموع	636	107	126377	10030	11374	1509

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فرع بسكرة

عند قراءتنا لهذا الجدول نلاحظ أن وكالة بسكرة قامت بتوزيع المشاريع على مستوى الولاية توزيعا متوازنا على مختلف البلديات وهذا بهدف تنميتها وتطويرها بشكل متوازن ماعدا في بعض البلديات (عين الناقة،لغروس الحوش)، وهذا خلال سنة 2014 وهذا يعود حسب رأي مسؤول الوكالة إلى عدم تقديم مشاريع للوكالة من طرف هذه البلديات

الجدول (3):المشاريع الإستثمارية المصرح بها في ولاية بسكرة خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع الإستثمارية	تكلفة المشروع	عدد مناصب العمل
2004	27	2579	456
2005	4	434	128
2006	2	135	47
2007	27	1927	378
2008	46	5341	838
2009	67	35919	1570
2010	104	3388	718
2011	67	4012	927

2012	74	19442	2338
2013	102	42324	2165
2014	107	10030	1509
المجموع	636	126377	11374

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فرع بسكرة

يوضح هذا الجدول مختلف المشاريع التي قامت بتمويلها الوكالة الوطنية للإستثمار حيث نلاحظ من خلاله تطور في عدد المشاريع المحلية الممولة خلال سنة 2014 بالمقارنة مع الفترة 2004-2014 حيث أن عدد المشاريع الإستثمارية وصل 107 مشروع استثماري ويعود هذا لعدة أسباب لعل أهمها الإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الوكالة كآلية تشجيعية لتحفيز المستثمر المحلي على الإستثمار خاصة حيث شهدت هذه السنة أكبر عدد من المشاريع التي دعمتها الوكالة وهذا بفعل التطبيق الفعال لسياسة الإعفاءات الجبائية وكذلك المجهودات الكبيرة التي بذلتها الوكالة من خلال تكثيف الدعاية وتقديم البروشورات التي توضح فيها نشاطها ومختلف الإمتيازات التي تقدمها.

3-دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع الإستثمار المحلي:

تساهم الإعفاءات الضريبية في تشجيع الإستثمار المحلي من خلال:

- باعتبار أن الإعفاءات الضريبية هي حق تنازل تعنه الدولة لصالح الاستثمار بصفة عامة والاستثمار المحلي بصفة خاصة لتخفيف عنه تكاليف الاستثمار خاصة في بداية المشروع حيث أن المشاريع في بداية استغلالها لاتذر أرباحا كافية لتغطية كل المصاريف وخاصة الإعدادية منها وذلك بهدف النهوض بهذا الإستثمار وعليه تحملت ميزانية الدولة إنفاقا ضريبيا ضخما نتيجة حرمانها من مبالغ كانت ستودع في خزينتها

- كلما كانت الإعفاءات فعالة في الرفع من حجم الاستثمارات ومستويات التشغيل زادت من أوعية جديدة تساهم في تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا سعت الجزائر إلى إنشاء وكالات استثمارية متخصصة لتسهيل عمله وتزويده بكافة المعلومات اللازمة وتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في تكوين القيمة المضافة

- رغم الإعفاءات الضريبية التي منحتها الجزائر لتشجيع الإستثمار إلا أن حجم الاستثمارات المحلية لمترقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة نظرا للصعوبات التي لازال يواجهها والمتعلقة بالتمويل ومسألة توفير العقار الصناعي، زيادة إلى الحجم الكبير للقطاع غير الرسمي

- تعتبر الإعفاءات الضريبية بمفهومها العام الذي يعني استخدام الضرائب كسياسة تحفيز للمستثمرين على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، وذلك عن طريق متمم إعفاءات ضريبية، يمكن من خلال ذلك تحقيق السياسة الضريبية لمبتغاها وهو زيادة الاستثمار وتنمية الادخار

- تضمن الإعفاءات الضريبية في ضمان تدفق الاستثمارات أو حدوث رواج استثمار يمكن من خلاله إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة أو تطويرها،وخلق فرص تشغيل محلية، وتشجيع التنمية، وجلب الاستثمار ذي التكنولوجيا العالية، وتشجيع المنتجات الموجهة إلى التصدير.

خاتمة:

من خلال لهذا الموضوع والمتعلق بمساهمة الإعفاءات الضريبية في دعم الإستثمار المحلي في الجزائر توصلنا للعديد من النتائج والتي انطلاقا منها حاولنا اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- الإستثمارات المحلية هي الإستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي في البلد المعني أي داخل الحدود الإقليمية للبلد مهما كانت طبيعة هذه الإستثمارات والأدوات المختارة.
- تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من بين أكثر الهيئات الحكومية التي تساهم في دعم قطاع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار المحلي بصفة خاصة ، حيث تقوم بتبسيط وتوضيح الأفكار المتعلقة بالاستثمار بما يخدم أهداف الدولة في جذب المستثمرين المحليين لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- من أجل زيادة المشاريع الاستثمارية المحلية في الجزائر، قامت الدولة الجزائرية بتقديم تسهيلات وضمانات وامتيازات للمستثمرين الأجانب لتحفزيهم على الاستثمار في الجزائر.
- إنّ الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فّعال وناجح، وفي ظل ما تقتضيه متغيّرات اقتصاد السوق والعولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.
- تعمل الإعفاءات الضريبية المتعلقة بنشاط التصدير على تخفيف العبء الضريبي الخاص الإستثمارات المحلية ويساهم في زيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية.
- رغم ما تقوم ما عملت به الجزائر من خلال التحسين في مناخها الاستثماري (قانونا، وأجهزة..) وإصلاح قانونها الجبائي بحيث أصبح أكثر تحفيزا وجذبا للاستثمار ما ساهم في خلق عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع كل هذه الإصلاحات والتحسينات تبقى معدلات الاستثمار ومعدلات نجاح المشاريع المنجزة ضعيفة.
- رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموّجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنّها غير مؤّهلة تأهيلا كافيا لضمان مساهمة لإستثمار المحلّي في تحقيق التّنمية الاقتصادية المنشودة.

- إنّ العائق البكر المؤثّر على بيئة الاستثمار في الجزائر والذي قد يجعل المستثمر المحلي كثير التّردّد في اتّخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هو عدم وضوح الرؤى وتضارب مصالح الجماعات المؤثّرة وكثرة التّعقيدات الإجرائية والإدارية المفتعلة، فرغم وجود الإطار القانوني المشّجع والمحفّز، ورغم التّوّجه نحو تحسين البيئة الاقتصادية الكلّية التي تحسّنت كثير من مكّوناتها، يبقى الإشكال قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التّنفيذ، حيث لا يزال الفرد الجزائري في تلك المستويات مشكّلا بتركيبة معقّدة، وذهنية لا تتماشى والتّطّورات الحاصلة، وسلوكات تبعد أكثر مّما تستقطب المستثمر المحلي.

وفي الأخير ورغم ما قامت به الجزائر بإصلاح قانونها الضريبي بحيث أصبح أكثر تحفيزا وجذبا للاستثمار المحلي من خلال الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمر المحلي ما ساهم في إنشاء عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن مع كل هذه الإصلاحات والتحسينات تبقى معدلات الاستثمار ومعدلات نجاح المشاريع المنجزة ضعيفة، ما يجعلنا نتساءل عن نسبة مساهمة هذه الإعفاءات في جذب الإستثمار المحلي.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد تقديم نتائج الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة قيام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، بمسح ميداني يمس المشاريع الإستثمارية المحلية بشكل دوري، للتعرف على معوقات الإستثمار المحلي، والإسراع لمعالجتها.
- ضرورة ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية، والالتزام بمنح مختلف الحوافز والمزايا التفصيلية من أجل ضمان نجاح المشاريع الإستثمارية المحلية
- ضرورة محاربة التهريب و السلع المغشوشة من خلال تشجيع إنتاج السلع وطنيا بمعايير متفق عليها و تضييق حرية استيراد هذه السلع من خلال تشديد الرقابة الجمركية و الأعباء الضريبية وهذا من أجل تشجيع الإستثمار المحلي
- ضرورة أن تكون التعديلات الجبائية التي ترد في قوانين المالية أن تكون ايجابية فيما يخص جانب الإعفاء الضريبي.
- ضرورة التطبيق الفعال لسياسة الإعفاء الضريبي في دعم الإستثمار المحلي
- ضرورة وجود إعفاءات ضريبية فعالة تشجع وتحفز على الإستثمار في مجال الطاقة المتجددة باعتباره أن الإستثمار في هذا القطاع ضروري وحتمي لمرحلة ما بعد البترول.

المراجع:

- ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان،2011-2012.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- قانون الرسوم على الأعمال.
- أنظر المادة 25 من قانون المالية لسنة1989.

- وكالة "رقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها ، قانون الاستثمارات، النصوص التشريعية والتطبيقية، منشورات جوان 1995.
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار
- أنظر المادة 18من المرسوم التشريعي رقم 93-12، مرجع سابق.
- وليد لعماري، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر،2011.
- [1]قانون الاستثمار لسنة 1993.
- بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره.
- محمد الصالح الحناوي ، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، ط2 ، مصر، 1997 .
- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل، الأردن، 1998.
- حامد خضيري تقييم الإستثمارات ،دار الكتب العلمية، القاهرة، 2002.
- دريد كامل آل شيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري، الأردن، 2008.
- المادة 21 من الأمر رقم 01-03 ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.
- المادة 18، مرجع سابق.
- المادة 19، مرجع سابق.
- الموقع الرسمي لوزارة التجارة لمديرية التجارة لولاية بسكرة (http://www.dcommerce-biskra.dz)
- زيارة لمفتشية الضرائب لولاية بسكرة
- Ahmed BOUYAKOUB, les investissements étrangers en Algérie, (1990-1996), Revue Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, N° 2, Mai 1998, p : 42.
- Wilaya de Biskra, Invest in Algeria, Andi magazin, 201'.